



(١٤٣) (١٦٦)

العدد التاسع

والأربعون

تعقيبات الجليس النحوي الدينوري على آراء النحويين في كتابه (ثمار الصناعة): دراسة في النقد النحوي

م.م. كاظم محسن راضي

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

kradi@uowasit.edu.iq

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن تعقيبات الجليس النحوي الدينوري على آراء النحويين في كتابه ثمار الصناعة في علم العربية، ومناقشتها قبولاً ورداً وترجيحاً، وبيان منهجه في عرض الخلاف النحوي وتقويم مسأله. وقد انطلق البحث من أن هذه التعقيبات تمثل جانباً مهماً من شخصيته العلمية؛ إذ لم يكن ناقلاً للخلاف فحسب، بل كان ناظراً في الأدلة، موازناً بين العلل، مرجحاً ما يراه أقرب إلى أصول العربية وقياسها واستعمالها. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التقويمي، وذلك بجمع مواضع التعقيب عند الدينوري، وتصنيفها في محاور نحوية، ثم دراسة كل مسألة في ضوء أقوال النحاة، وتحليل موقف الدينوري منها، وتقويمه، وبيان الأسس التي بنى عليها قبوله أو رده.

وقد أظهر البحث أن الدينوري يميل في كثير من المواضع إلى المذهب البصري، غير أن ميله لا يقوم على التقليد المطلق؛ فقد خالف بعض البصريين، وأكثر الرد على آراء الكوفيين عندما رأى ضعف تعليلها أو بعدها عن مقتضى الصناعة النحوية. وتبين أن تعقيباته شملت الأسماء والمشتقات، والأفعال والعوامل، والأدوات والحروف، وأنها اتسمت بالتنوع والدقة في الحكم، ولا سيما في المواضع التي رأى فيها خللاً في التعليل أو اضطراباً في توجيه الشاهد. كما تبين أن معايير تقويمه على مراعاة القياس، والدلالة، والاستعمال، وسلامة التركيب، والاحتجاج بالشاهد. وخلص البحث إلى أن تعقيبات الدينوري تكشف عن منهج نقدي واضح في التعامل مع الخلاف النحوي، وتبرز قيمة كتاب ثمار الصناعة بوصفه مصدراً مهماً في دراسة الاعتراض والاستدراك والترجيح عند النحاة، بما



يضيف إلى الدرس النحوي مادة علمية صالحة للتحليل والتقويم. كما يفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتناول أثره في تطور النقد النحوي العربي القديم.

الكلمات المفتاحية: التعقيبات النحوية، الجليس النحوي، ثمار الصناعة.

The Objections of the Grammarian Al-Jalis Al-Dinawari to the Views of Grammarians in His Book Thimar Al-Sina'ah: A Study in Grammatical Criticism

Assist. Lec. Kadhim Muhsin Radhi

Affiliation: Wasit University / College of Education for Human Sciences

General Specialization: Arabic Language

Specific Specialization: Linguistics

kradi@uowasit.edu.iq

Abstract

This research aims to examine the critical commentaries of Al-Jalis al-Nahwi Al-Dinawari on the opinions of grammarians in his book Thimar al-Sina'ah fi 'Ilm al-'Arabiyyah. It seeks to discuss these commentaries in terms of acceptance, rejection, and preference, and to clarify his method in presenting grammatical disagreement and evaluating its issues. The study proceeds from the premise that these commentaries represent an important aspect of Al-Dinawari's scholarly personality; he was not merely a transmitter of grammatical disagreement, but rather a scholar who examined evidence, compared grammatical justifications, and gave preference to what he considered closer to the principles of Arabic, its analogy, and its usage. The research adopts the descriptive-analytical method by collecting the instances of commentary in Al-Dinawari's work, classifying them into grammatical sections, and then studying each issue in light of the grammarians' opinions, analyzing Al-Dinawari's position, and identifying the foundations upon which he based his acceptance or rejection.

The study has shown that Al-Dinawari, in many instances, tended toward the Basran school; however, this tendency was not based on absolute imitation. He disagreed with some Basran grammarians and frequently



refuted Kufan opinions when he found their justifications weak or distant from the requirements of grammatical analysis. It also became clear that his commentaries covered particles and letters, verbs and governing elements, nouns and derivatives, and that they were characterized by variety and precision in judgment, especially in cases where he detected weakness in reasoning or inconsistency in the interpretation of evidence. The study further revealed that his criteria were based on consideration of analogy, meaning, usage, structural soundness, and reliance on textual evidence. The research concludes that Al-Dinawari's commentaries reveal a clear critical method in dealing with grammatical disagreement and highlight the value of Thimar al-Sina'ah as an important source for studying objection, rectification, and preference among grammarians. This adds to grammatical studies a scholarly material suitable for analysis and evaluation, and opens the way for further studies on his role in the development of ancient Arabic grammatical criticism.

Keywords: Grammatical Commentaries, Al-Jalis al-Nahwi, Thimar al-Sina'ah.

المقدمة:

يُعدّ التراث النحويّ العربيّ سجلاً حافلاً بالمناقشة والتعليل، ولم يكن قائماً على نقل القواعد والأحكام فحسب، بل نشأ في بيئة علمية اتسمت بالحوار والاعتراض والاستدراك. وتبرز (التعقيبات النحوية) بوصفها أحد أبرز مظاهر هذه الحركة، وهي لونٌ من النظر النقدي يقوم على تتبع أقوال النحاة، ومناقشة أدلتها، والموازنة بينها في ضوء أصول الصناعة، والقياس، والسماع. وتتجلى أهمية هذه التعقيبات في كونها مرآة تكشف عن طبيعة التفكير النحويّ، ومستوى الاستقلال العلميّ للعلماء، ومنهجهم في التعامل مع الخلاف النحويّ.

ومن النحويين الذين تجلت لديهم هذه النزعة النقدية: (الجليس النحوي الدينوري) في كتابه (ثمار الصناعة في علم العربية)؛ إذ لم يكتفِ بنقل الأقوال، بل ناقشها، واعترض على وجوه، واستدرك على أخرى، ملتزماً بما يراه أقرب إلى مقاييس العربية وأصولها. وقد اتسمت تعقيباته بالتنوع والعمق، فشملت مسائل الأدوات، والأفعال، والأسماء، مما يعكس سعة اطلاعه ورسوخ قدمه في تقويم الخلاف النحوي.



وعلى الرغم من ميله إلى أصول البصريين، إلا أنه لم يلتزم بالتقليد المطلق؛ فقد خالفهم في مواضع، وأكثر من تعقب آراء الكوفيين متى رأى تعليقاتهم قاصرة عن تفسير الحكم النحوي. ومن هنا يأتي هذا البحث بعنوان: (تعقيبات الجليس النحوي الدينوري على آراء النحويين في كتابه (ثمار الصناعة): دراسة في النقد النحوي)؛ ليوثق هذه التعقيبات، ويحللها، ويقوم موقف الدينوري منها، كاشفاً عن منهجه في عرض الخلاف وأسس ترجيحه.

وتظهر مشكلة البحث في ندرة الدراسات المستقلة التي تُعنى بجهود الدينوري النقدية، على الرغم من قيمتها في بيان موقفه بين المدارس النحوية. ولذلك يسعى البحث للإجابة عن أسئلة محورية، أبرزها: ما المنهج الذي اتبعه الدينوري في عرض الآراء ومناقشتها؟ وما موقفه من المذهبين البصري والكوفي؟ وما مدى وجاهة تعقيباته في ميزان أدلة الصناعة النحوية؟

ولتحقيق أهداف البحث، اتبعتُ المنهج الوصفي التحليلي بوصف المسائل النحوية وعرض الخلاف فيها، والمنهج التقويمي في الموازنة بين الآراء. وقد انتظمت مادة البحث في ترتيب موضوعي بحسب أبواب النحو، بادئاً بالأسماء والمشتقات، ثم الأفعال والعوامل، وصولاً إلى الأدوات والحروف، مع الالتزام في كل مسألة بعرض الخلاف، ثم موقف الدينوري، وأخيراً التقويم والترجيح. ويأمل البحث أن يسهم في الكشف عن جهود الجليس النحوي، ويقدم لبنة إضافية في دراسة مناهج النحاة في الاعتراض والاستدراك والترجيح.

التمهيد: تعريف الدينوري ومنهجه في التعقيبات

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه

هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، إمام مقرئ ونحوي، اشتهر بلقب الجليس النحوي، حتى صار هذا اللقب علماً عليه. ولم تذكر كتب التراجم معلومات وافية عن أسرته ونشأته ومكان مولده، فاقصر أغلبها على ذكر اسمه وكنيته ولقبه ومكانته في القراءات والنحو. (ينظر: الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٤-١٥؛ الفيروزآبادي، ٢٠٠٠، ص ١٢٣؛ ابن الجزري، ٢٠٠٩، ص ٣٨٣/١؛ السيوطي، د.ت، ص ٥٤١/١). ولم أقف فيما رجعت إليه من مصادر ترجمته على نصّ يحدد سنة ولادته.

ثانياً: شيوخه وتلاميذه



أخذ الجليس النحوي علم القراءات عن أبي العباس أحمد بن سعيد بن أحمد الطرابلسي، المعروف بابن نفيس المصري، وكان إماماً ثقة انتهى إليه علو الإسناد في القراءات. كما قرأ على أبي علي السامري، وأبي عدي عبد العزيز بن علي، وسمع من أبي القاسم الجوهري، وتتلذذ على أبي نصر الواسطي، الذي كان يترضى عنه ويثني على آرائه في مواضع من كتابه. ويكشف تنوع شيوخه بين القراء والنحويين عن تكوينه العلمي القائم على الجمع بين الرواية القرائية والتحليل النحوي. (ينظر: الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٥-١٧؛ ابن الجزري، ٢٠٠٩، ص ٣٨٣/١؛ السيوطي، د.ت، ص ٥٤١/١).

أما تلاميذه، فقد ذكرت المصادر أن أبا العباس أحمد بن محمد بن خلف بن محرز الأندلسي الشاطبي قرأ عليه، وهو صاحب كتابي (المفيد في القراءات الثمان) و(المقنع في القراءات السبع). ويفسر هذا الاتصال بعلم القراءات حضور القراءات القرآنية في كتابه، وانتقاله من مجرد النقل إلى مناقشة توجيهات القراء والنحاة وتعقبها. (ينظر: ابن الجزري، ٢٠٠٩، ص ٣٨٣-٣٨٤).

ثالثاً: منزلته العلمية

تظهر مكانة الجليس النحوي من كثرة نقل العلماء المتأخرين عنه، ومن اعتماد أبي حيان الأندلسي على كتابه أو مادته العلمية في عدد من مصنفاته، فضلاً عن نقل السيوطي كلامه في العلل النحوية نقلاً مطوّلاً. ولا ترجع أهميته إلى جمع أقوال النحويين فحسب، بل إلى قدرته على مناقشتها، وتمييز قواها من ضعيفها، وإبداء الرأي فيها بعبارات صريحة؛ مما يجعل كتابه مصدراً مهماً لدراسة النقد النحوي في القرن الخامس الهجري. (ينظر: السيوطي، د.ت، ص ٥٤١/١).

وقد كشفت طريقته عن شخصية علمية ناقدة، لا تقف عند حدود النقل، بل تمارس الاختيار والترجيح والاعتراض. فقد يوافق أحد النحويين في مسألة، ثم يخالفه في أخرى، مع بيان وجه الخطأ أو الضعف في الرأي المخالف. كما يظهر من كتابه سعة اطلاعه على مصنفات البصريين والكوفيين، ولا سيما كتب سيويوه والمبرد والزجاجي وابن السراج وابن جني، وآراء الكسائي والقراء وثعلب. (ينظر: السعودي، ٢٠١٧، ص ١٤١).

رابعاً: مذهبه النحوي

يغلب على الجليس النحوي الميل إلى المذهب البصري، ويتضح ذلك من كثرة استشهاده بأقوال البصريين، واعتماده على مؤلفاتهم، وإطلاقه عليهم في بعض المواضع عبارة (أصحابنا). كما كان



يصرح بصحة أقوالهم، فيقول: (هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح)، أو يجعل تقديرهم هو المختار عنده. وفي المقابل كان شديداً في نقد عدد من آراء الكوفيين، مستعملاً عبارات مثل: (وهو باطل)، و(قد غلطوا غلطاً فاحشاً ظاهراً)، و(وهو ضعيف وبعيد عن الصواب). (ينظر: الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٥٨، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٧، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٨٣).

غير أن ميله إلى البصريين لا يعني تقليده المطلق لهم؛ إذ انفرد في بعض المسائل بتوجيهات لم يسبق إليها، واعترض على بعض علماء البصرة أنفسهم، ومنهم الأخفش، الذي رد بعض آرائه بعبارات قوية، كقوله إن الرأي (مما يجب أن يُتصامم عنه، ولا يُتشاغل به لضعفه وركته). كما صرح في بعض المواضع بأنه توصل إلى توجيه لم يسبقه إليه أحد، مما يدل على استقلال شخصيته العلمية، وأن تعقيباته لم تكن محكومة بالتعصب المذهبي، بل بالنظر في الدليل والقياس وسلامة التعليل. (ينظر: الدينوري، ١٩٩٠، ص ٢٩٩).

خامساً: مؤلفاته ووفاته

لم يصل من مؤلفات الجليس النحوي سوى كتابه (ثمار الصناعة في علم العربية)، وهو أشهر آثاره. غير أن المصادر نسبت إليه مؤلفات أخرى، منها: (الحروف السبعة من الكلام)، و(تصفح الجمل)، و(اقتراح النجيب). وقد أشار هو نفسه إلى الكتابين الأخيرين في مواضع من (ثمار الصناعة)، مما يرجح صحة نسبتها إليه، وإن لم تصل نصوصهما إلى الباحثين. (ينظر: السيوطي، د.ت، ص ٥٤١/١؛ هدية العارفين، ص ٣١١/١؛ الدينوري، ١٩٩٠، ص ٣٠٣، ٣١٤، ٣٦٣).

واختلفت المصادر في تاريخ وفاته؛ فذكرت رواية أنه توفي بعد سنة (٣٤٠هـ)، وذكرت أخرى أن وفاته كانت في حدود سنة (٤٩٠هـ). وتبدو الرواية الثانية أقرب إلى الصواب؛ لأن تلميذه الشاطبي وُلد سنة (٤٥٤هـ)، ولأن بعض شيوخه، مثل أبي نصر الواسطي وأبي العباس بن نفيس، كانوا من علماء القرن الخامس الهجري. كما أن الدينوري ذكر أبا نصر الواسطي في كتابه مترضياً ومترحمًا عليه، مما يدل على أن وفاة الواسطي سبقت وفاته. (ينظر: ديوان الإسلام، ص ٦٨/٢؛ ابن الجزري، ٢٠٠٩، ص ٣٨٤/١؛ معجم البلدان، ص ٣٠٩/٣؛ الدينوري، ١٩٩٠، ص ٢٢٠، ٢٧٤).

المبحث الأول: تعقيبات الدينوري في الأسماء والمشتقات

استدراك الدينوري على الزجاجي في وجهين من وجوه معمول الصفة المشبهة:



وقف الجليس النحوي الدينوري عند وجهين من وجوه معمول الصفة المشبهة ذكرهما أبو القاسم الزجاجي، فخالفه في تخريج أحدهما، وفي الحكم على الآخر، مما يكشف عن نظره النقدي وعدم اكتفائه بنقل أقوال من سبقه. ويمكن بيان تعقيبه في المسألتين الآتيتين:

أولاً: رفع معمول الصفة المشبهة المَعْرِفَ بِ(أل):

تتعدد صور معمول الصفة المشبهة بحسب تعريف الصفة ومعمولها أو تنكيرهما، وبحسب رفع المعمول أو نصبه أو جزه. وقد وقف الدينوري عند وجهين من وجوه معمول الصفة المشبهة ذكرهما الزجاجي في شرح الجمل، فخالفه في تخريج الأول، وفي الحكم على الثاني. ومن ذلك قوله: (مررت بالرجل الحسن الوجه)؛ فقد خرّجه الزجاجي على أنّ (الحسن) نعتٌ مجرورٌ لـ (الرجل)، وأن (الوجه) مرفوع بالصفة المشبهة، مع تقدير رابط محذوف يعود على الموصوف، تقديره: الحسن الوجه منه، وسوّغ هذا الإضمار بدلالة الكلام عليه (ينظر: الزجاجي، ١٩٨٤، ص ٩٧-٩٨).

كما نقل الزجاجي تخريج الكوفيين القائم على أن (أل) في معمول الصفة المشبهة عوضٌ من الإضافة، فكأن الوجه بمعنى وجهه، كما في قولهم: أمّا المالُ فكثيرٌ، وأمّا الخُلُقُ فحسنٌ، أي: ماله وخلقه (ينظر: الزجاجي، ١٩٨٤، ص ٩٧-٩٨).

ولم يرتضِ الدينوري تخريج الزجاجي ولا تخريج الكوفيين، بل نصّ على رأيه بقوله: "والتعريف والرفع على البذل من المضمر، لا لما ذكر الزجاجي، وهو أن يكون التقدير: الوجه منه، ولا لما حكاه عن الكوفيين من كون لام التعريف معاقبة للإضافة" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ٣١٣).

فالدينوري يرفض بذلك الوجهين السابقين، ويجعل (الوجه) بدلاً من الضمير المستتر في (الحسن) العائد على (الرجل)، مستغنياً عن تقدير الرابط المحذوف الذي ذهب إليه الزجاجي، وعن القول بأن (أل) عوضٌ من الإضافة كما ذهب إليه الكوفيون. ويدل هذا على استقلاله في تخريج المسألة؛ إذ لم يقف موقف الموازن بين الرأيين فحسب، وإنما اختار وجهاً آخر رأى أنه أوفق بالتركيب.

ثانياً: إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف:

ذكر الزجاجي في الوجه الحادي عشر قولهم: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه)، ونسب إجازة هذا الوجه إلى سيبويه وحده، وذكر أنّ البصريين والكوفيين خالفوه فيه؛ لما رأوه من أن إضافة (حسن) إلى (وجهه) تقضي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، ثم وافقهم الزجاجي في الحكم عليه بالخطأ (ينظر: الزجاجي، ١٩٨٤، ص ٩٨).



وتعقّب الدينوري حكم الزجاجة نصّاً فقال: "وقد تكلمنا في (تصفح الجمل) عن الوجه الذي أجازته أبو القاسم الزجاجة، وهو ضعيف، وعلى الوجه الذي أنكره على سيبويه، وهو جائز" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ٣١٤).

فالدينوري يخالف الزجاجة في الحكم على الوجه المنسوب إلى سيبويه؛ إذ عدّه الزجاجة خطأ، في حين حكم الدينوري بجوازه. ومن ثمّ فإنّ تعقيبه لا يقتصر على تسجيل الخلاف، بل يتجه إلى تقويم حكم الزجاجة وتصحيحه من وجهة نظره، بنقل التركيب من دائرة المنع إلى دائرة الجواز. غير أنّ نسبة إجازة هذا الوجه إلى سيبويه فيه نظر؛ لأنّ سيبويه حكى ورود هذا الاستعمال في الشعر ووصفه بالرداءة، ولم ينص على جوازه مطلقاً. فقال: "(وقد جاء في الشعر (حسنة وجهها) شبّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنّه من سببه بالألف واللام" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١٩٩/١)، واستشهد على ذلك بقول الشماخ (الذبياني، د.ت.، ص: ٣٠٧-٣٠٨):

بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا ظِلَّاهُمَا

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبَ فِيهِمَا

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَاً

فهو حكى وروده في الشعر، وحكم عليه بالرداءة، ولم ينص على جوازه مطلقاً، فكيف يتوهّم عليه أنّه أجازة.

كما أنّ دعوى الزجاجة مخالفة لجميع البصريين والكوفيين لسيبويه في هذه المسألة غير صحيحة؛ إذ وافق سيبويه أكثر أصحابه من البصريين، باستثناء المبرّد، في إثبات ورود هذا الاستعمال، وإن كانوا يستقبحونه. أمّا الكوفيون فقد أجازوا هذا الوجه مطلقاً في النثر والشعر من غير استقبح (ينظر: ابن مالك، ١٩٨٢، ص ١٠٢/١، السيوطي، ١٩٩٢، ص ٩٨/٥). وبذلك لا يثبت الاتفاق الذي حكاه الزجاجة على منعه.

ويؤيد جواز التركيب أيضاً أنّ تعليل المنع بإضافة الشيء إلى نفسه لا يلزم إذا حُملت إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها على الإضافة الناشئة عن النصب؛ فيكون نحو (حسن وجهه) معمولاً على أصل تقديره (حسن وجهه)، قياساً على (ضارب غلامه) المأخوذ من (ضارب غلامه)، فلا تكون الإضافة حينئذ ناشئة عن رفع المعمول على الفاعلية (ينظر: ابن عصفور، ١٩٩٨، ص: ٥٧٣/١).



وبذلك يظهر أن الدينوري قد استقل عن الزجاجي في هذه المسألة؛ فخالفه في التخريج والحكم، والتقى اختياره في أصل الجواز مع ما نُسب إلى الكوفيين من غير أن يصرح باتباع مذهبهم. ويكشف هذا التعقيب عن نزعة نقدية تقوم على فحص القول ودليله، لا على مجرد الانتماء المذهبي.

المبحث الثاني: تعقيبات الدينوري في الأفعال والعوامل

١- نِعَمَ وَبُسْ بين الفعلية والاسمية والحرفية

اختلف النحويون في حقيقة نِعَمَ وَبُسْ؛ فذهب جمهور البصريين، ومنهم سيبويه والمبرد، إلى فعليتهما، وذهب الكوفيون إلى اسميتهما، في حين ذهب ابن أبي الربيع إلى أنهما حرفان من حروف المعاني. وقد استند كل فريق إلى ما رآه من خصائص اللفظين واستعمالهما في التركيب.

ذهب البصريون إلى أن نِعَمَ وَبُسْ فعلان ماضيان جامدان وُضعا للمدح والذم، واستدلوا باتصال علامات الفعل بهما، ولا سيما تاء التأنيث الساكنة، نحو: (نِعَمَتِ المرأة) و(بُسَّتِ الجارية) فضلاً عن بنائهما على الفتح، وهو من سمات الفعل الماضي. (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٨١/١؛ العكبري، ١٩٨٦، ص ٢٧٤؛ الزبيدي، ١٩٨٧، ص ١١٥). غير أن هذا المذهب لا يخلو من مناقشة؛ لأن (نِعَمَ) و(بُسْ) لا تدلان على الحدث والزمن دلالة الأفعال المتصرفة، ولا يأتي منهما مضارع أو أمر، ولا تقبلان بعض علامات الأفعال، كقاء الفاعل المتحركة، وياء المخاطبة، ونون التوكيد. ولذلك فإن القول بفعليتهما يستند إلى العلامات اللفظية أكثر من استناده إلى الدلالة الفعلية الكاملة.

أما الكوفيون فذهبوا إلى اسميتهما، محتجين بدخول حرف الجر عليهما في نحو: (ما زيدٌ بنِعَمَ الرجل)، وما روي من قول حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتُهُ
أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُضَرِّمًا

كما استدلو بدخول حرف النداء في نحو: (يا نِعَمَ المولى)، و(يا نِعَمَ النصير)، والنداء من خصائص الأسماء. (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٨١/١؛ العكبري، ١٩٨٦، ص ٢٧٤؛ الزبيدي، ١٩٨٧، ص ١١٥؛ ابن ثابت، ٢٠٠٦، ص ٣٥/١). إلا أن هذه الشواهد لا تنهض دليلاً قاطعاً على الاسمية؛ لأن دخول حرف الجر يمكن حمله على الحكاية، فيكون التقدير: ما زيدٌ بشخصٍ مقولٍ فيه: (نِعَمَ الرجل). وكذلك النداء لا يلزم أن يكون واقعاً على (نِعَمَ) نفسها، بل يمكن تقدير منادى محذوف، نحو: يا الله، أنت نِعَمَ المولى.



وأما القول بحرفيتهما وهو مذهب ابن أبي الربيع فبني على أنهما لا يدلان على حدث وزمان، وإنما يؤيدان معنى المدح أو الذم، إذ يقول: "قَامًا نَعَمْ وَبُئْسَ فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث، وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما... هذا إنما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير" (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦، ص ٥٨٠/١). ويمتاز هذا الرأي بالتفات صاحبه إلى الوظيفة الدلالية لهذين اللفظين، إذ لا يراد بهما الإخبار عن وقوع فعل، وإنما إنشاء المدح أو الذم. وأما الدينوري فقد اختار مذهب البصريين القائلين بفعليتهما، ونصَّ على ذلك بقوله: "والدليل على أنَّ (نَعَمْ) و(بُئْسَ) فعْلان وليسا باسمين كما زعم الكوفيون: جواز اتصال تاء التأنيث الثابتة في الوقف بهما" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٤٩).

فالدينوري لا يكتفي بموافقة للبصريين، وإنما يحتج بعلامة لفظية خاصة بالفعل، وهي اتصال تاء التأنيث الساكنة، ويرى في قبول اللفظين لهذه العلامة دليلاً على فعليتهما. ومن ثم يقوم اختياره هنا على الاستدلال بخصائص المبنى، لا على مجرد الانتماء إلى المذهب البصري. كما ردَّ حجة الكوفيين المستندة إلى دخول حرف الجر بقوله: "ولا حجة لهم في دخول حرف الجر عليهما؛ لأنه حكاية" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٤٩).

ومراده أنَّ دخول حرف الجر لا يدل على اسمية (نَعَمْ وَبُئْسَ)؛ لأنه لم يدخل عليهما باعتبارهما اسمين، وإنما دخل على اللفظ المحكي، والحكاية تجيز أن يعامل اللفظ من حيث صورته من غير أن تتغير حقيقته النحوية. وبذلك أبطل الدينوري الدليل الذي استند إليه الكوفيون، مع المحافظة على القول بفعليتهما.

ولم يقف موقفه عند ردِّ الاسمية، بل رفض القول بحرفيتهما أيضاً، فقال: "واستقلال الكلام بالاسم مع أحدهما يمنع أن يكونا حرفين" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٤٩). فاستقلال التركيب بأحد اللفظين مع الاسم بعده عند الدينوري ينافي جعلهما من الحروف؛ لأن الحرف لا يؤدي هذا البناء الإسنادي على النحو الذي تؤديه نَعَمْ وَبُئْسَ.

وبذلك بنى الدينوري موقفه في المسألة على مسلكين: إثبات فعليتهما بعلامة الفعل، وإبطال أدلة الاسمية والحرفية. ويكشف تعقيبنا هنا عن منهج نقدي لا يكتفي بترجيح أحد الأقوال، وإنما يناقش أدلة الأقوال المخالفة ويردها؛ وهو ما يجعل موقفه أقرب إلى المذهب البصري في أصل المسألة، مع إسناد اختياره إلى الدليل النحوي.

٢- الخلاف في صيغة (أفعل به): أهو فعل أمر لفظاً ومعنى، أم فعل أمر لفظاً فقط ؟

اختلف النحويون في حقيقة صيغة التعجب (أفعل به)؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنها ليست أمراً حقيقياً، وإنما جاءت على صورة الأمر، ومعناها التعجب، فجعلوا الاسم المجرور بالباء فاعلاً في المعنى والموضع، والباء زائدة لازمة (ينظر: ابن السراج، د.ت، ص ١٠١/١-١٠٢؛ ابن يعيش، ٢٠٠١، ص ٤١٩/٤؛ أبو حيان، ١٩٩٨، ص ٢٠٦٦/٤). في حين ذهب الزجاج ومن وافقه إلى أنها أمرٌ على الحقيقة، وأن فاعلها ضمير مستتر، والاسم المجرور بالباء في موضع المفعول به (ينظر: الزمخشري، ١٩٩٣، ص ٣٥٤؛ ابن يعيش، ٢٠٠١، ص ٤٣٨/٧؛ ابن مالك، ١٩٩٠، ص ٣٣٧/٢؛ أبو حيان، ١٩٩٨، ص ٢٠٦٧/٤).

أما الدينوري فعرض المسألة في كتابه ثمار الصناعة بعنوان: (الخلاف في أفعل به)، مبيناً أن موضع النزاع هو حقيقة هذه الصيغة: أهى أمر لفظاً ومعنى، أم صيغة أمرية في ظاهرها تعجبية في معناها؟

وقد بدأ بذكر رأي أبي إسحاق الزجاج القائل بأنها أمر على الحقيقة، وأن فيها ضميراً لا يظهر في التنثية والجمع، ثم أورد الاعتراض عليه بقوله: "لو كان كذلك: لأمر به الغائب، وأجيب بالفاء، ولحقه الضمير في التنثية والجمع والتأنيث" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ٣٠٥). ومقتضى هذا الاعتراض أن الصيغة لو كانت أمراً حقيقياً لجرت عليها أحكام فعل الأمر، فتتغير بحسب التنثية والجمع والتأنيث، ويصح أن يؤمر بها الغائب وتدخل في جواب الطلب، غير أنها تلزم صورة واحدة؛ مما يضعف حملها على الأمر الحقيقي.

غير أن نسبة القول إلى الزجاج بأن صيغة (أفعل به) أمر في اللفظ والمعنى، فليست مسلمة على إطلاقها؛ إذ إن نصوصه في (معاني القرآن وإعرابه) تدل على أنه يفسرها بمعنى التعجب، كما في تفسيره قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ سورة مريم (الآية: ٣٨)، بمعنى: ما أسمعهم وأبصرهم، وقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ سورة الكهف (الآية: ٢٦)، بمعنى: ما أسمع وأبصره (ينظر: الزجاج، ١٩٨٨، ص ٢٨٠/٣، ٣٣٠). وبذلك تبدو نسبته إلى القول بالأمر الحقيقي محتاجة إلى نظر، ولا سيما من جهة المعنى.

ثم ذكر الدينوري رأي الجماعة، وهو أن (أفعل به) مقدرة بمعنى (ما أفعله)، وإن جاءت بصيغة الأمر، وأن فاعلها ظاهر، وهو الجار والمجرور في موضع رفع، على نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ



وَكَيْلًا ﴿سورة الأحزاب (الآية: ٣)﴾، (ينظر: الدينوري، ١٩٩٠، ص ٣٠٥-٣٠٦). ويظهر من عرضه أنه أقرب إلى تقوية مذهب الجماعة؛ لأنه أوفق بالاستعمال التعجبي للصيغة، وأبعد عن تقدير ضمير مستتر لا يظهر أثره في التركيب.

وبذلك يكشف موقف الدينوري في هذه المسألة عن منهجه النقدي؛ إذ لم يكتفِ بعرض الخلاف، وإنما اختبر القول في ضوء لوازمه التركيبية، وردّ ما رأى أنه لا ينسجم مع الاستعمال الفعلي للصيغة، وهو ما يقرب اختياره من مذهب الجمهور في جعل (أفعل به) صيغة تعجب جاءت على صورة الأمر.

٣- جهة النصب في خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) بين الحالية والمفعولية

اختلف النحويون في توجيه نصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن)، لا في أصل نصبهما؛ فنسب أصحاب كتب الخلاف إلى الكوفيين أنّهما منصوبان على الحال، وذهب الفراء إلى أنّ خبر (كان) انتصب لشبهه بالحال، في حين ذهب البصريون إلى أنّ نصبهما نصب المفعول. والمراد بالمفعولية في خبر (كان) أنه مشبّه بالمفعول به في النصب، لا أنّه مفعول به حقيقي، أمّا ثاني مفعولي (ظن) فهو مفعول ثانٍ، وأصله خبر المبتدأ قبل دخول الفعل. واستند القول بالحالية إلى أنّ (كان) غير متعدية تعدية الأفعال الحقيقية، وإلى إمكان تأويل نحو: (كان زيد قائماً) و(ظننت زيداً قائماً) بمعنى كونه أو اعتقاده في حالة القيام. (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٦٧٦/٢؛ العكبري، ١٩٨٦، ص ٢٩٥؛ الزبيدي، ١٩٨٧، ص ١٢١-١٢٢؛ السيوطي، ١٩٩٢، ص ٦٣/٢-٦٤).

غير أنّ حمل المنصوبين على الحال يعارض خصائصها الأصلية؛ فالحال فضلة نكرة مشتقة في الغالب، أما خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) فلا يتم المعنى المقصود بدونهما، وقد يقعان معرفة أو ضميراً أو اسماً جامداً، نحو: (كان زيد أخاك)، و(كتّاهم)، و(ظننته إياه). ولذلك كان انتفاء أحكام الحال عنهما دليلاً على انتفاء الحالية الحقيقية. (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٦٧٦/٢-٦٧٩؛ العكبري، ١٩٨٦، ص ٢٩٥؛ الزبيدي، ١٩٨٧، ص ١٢١-١٢٢؛ السيوطي، ١٩٩٢، ص ٦٤/٢).

أما نسبة القول إلى الفراء بأن خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) منصوبان على الحال بإطلاق، ففيها نظر؛ إذ لا يظهر في نصوصه تصريح جامع بهذا الحكم. فقد وصف خبر (كان) بأنه (خبر منتظر يتم به الكلام)؛ مما يدل على أنه جزء متمم للإسناد، لا فضلة بعد تمامه كما هو الأصل في الحال. كما قال في (ظن) وأخواتها: "أظنني قائماً، ووجدتني صالحاً لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم"، فسَمّى الجزء الثاني خبراً وجعله مما لا يتم المعنى إلا به. وهذا يضعف نسبة الحالية الحقيقية



إليه في ثاني مفعولي (ظن)، وإن لم يصرَّح بعلة النصب: أهى المفعولية أم الشبه بالحال. (ينظر: الفراء، د.ت، ص ١٣/١، ١٩٣/١، ١٠٦/٢).

وبناءً على ذلك، فالثابت من نصوص الفراء أنه يستعمل مصطلح الخبر، ويجعل هذا المنصوب متمماً للمعنى، لا حالاً صريحة. وأقصى ما يمكن نسبته إليه باحتراز هو أن خبر (كان) منصوب لشبهه بالحال، اعتماداً على نقل المتأخرين، أما جعل خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) منصوبين على الحال بإطلاق فدعوى تحتاج إلى نص أوضح.

أما الدينوري ففرض القول بأن خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) منصوبان على الحال، ونصَّ على تعليقه بقوله: "والحال والمنصوب على التمييز يتفقان في رفع الإبهام بهما وفي تكثيرهما، ولهذا لا يضمنان، ومن هاهنا ردنا على من زعم أن خبر كان والمفعول الثاني من (ظننت) منصوبان على الحال، بأنهما قد يقعان مضميرين، والمضمير معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة، وأيضاً فلا دلالة في المضمير على الفعل، ولهذا لم يُضمَر المصدر" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ٤٢٢).

ويقوم ردُّ الدينوري على دليلين: أولهما أن خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) قد يقعان ضميرين، والضمير معرفة، في حين أنَّ الأصل في الحال أن تكون نكرة؛ ومن ثم لا يستقيم حملهما عليها. والآخر أنَّ الضمير لا يدلُّ على معنى الفعل أو الحدث الذي تقوم عليه الحال في أصلها، وهو ما يزيد القول بحاليتها ضعفاً. ويظهر من ذلك أن الدينوري أبطل القول بالحالية اعتماداً على خصائص الحال نفسها ومقارنتها بخصائص خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن). غير أنه لم يصرح في هذا الموضع بجهة نصبهما على المفعولية؛ ولذلك فالأدق أن يُنسب إليه نفي الحالية دون أن ينسب إليه ما لم ينص عليه.

والراجع نفي الحالية؛ لأنَّ خبر (كان) وثاني مفعولي (ظن) من متمات الإسناد، وقد يردان معرفةً أو ضميراً أو اسماً جامداً، وهي أحكام تخالف الأصل في الحال. وبذلك ينسجم تعقيب الدينوري مع منهجه في اختبار الرأي النحوي من خلال خصائص الباب وأحكامه.

٤- العامل في رفع الفعل المضارع:

اختلف النحاة في عامل رفع الفعل المضارع إذا خلا من الناصب والجازم؛ فذهب البصريون إلى أن رافعه هو وقوعه موقع الاسم، لأنَّ المضارع يشبه الاسم في الإعراب ويقع في موضعه، نحو: زيد يقوم، أي: زيد قائم، فلما وقع موقع الاسم، وكان الاسم في أصل أحواله مرفوعاً، أُعطي المضارع



الرفع، كما أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي يشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨، ص ٩/٣-١٠؛ ابن السراج، د.ت، ص ١٤٦/٢؛ الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٤٨٨/٢).
أما الكوفيون فقد تعددت أقوالهم في ذلك؛ فرأى الكسائي أن المضارع مرفوع بالزائد في أوله، أي بحروف المضارعة المجموعة في قولهم : أنيت، وعدّها سبباً في رفعه لاختصاصها به (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٤٤٨/٢؛ السيوطي، ١٩٩٢، ص ٢٧٣/٢). وذهب الفراء وحذاق الكوفيين إلى أن رفعه يكون بتجرده من النواصب والجوازم، فإذا دخل عليه ناصب نُصب، وإذا دخل عليه جازم جُزم، وإذا خلا منهما بقي مرفوعاً، واختار هذا الرأي ابن الوراق (ينظر: الفراء، د.ت، ص ٥٣/١؛ ابن الوراق، ١٩٩٩، ص ١٨٩؛ الأنباري، ٢٠٠٣، ص ٤٤٨/٢). أما ثعلب فجعل علة الرفع مضارعة للاسم، غير أن هذا القول غدّ ضعيفاً؛ لأن المضارعة تفسر استحقاق الفعل للإعراب عامة، ولا تخصصه بالرفع دون النصب والجزم (ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ص ٣٤٧/٢؛ ابن يعيش، ٢٠٠١، ص ٢١٩/٤؛ السيوطي، ١٩٩٢، ص ٢٧٤/٢).

وقد عرض الدينوري هذه الأقوال وتعبّها الأقوال بالرد والتضعيف؛ فقال: "وفي رفعه ثلاثة أقوال بعد المذكور: أحدها: قول الكسائي: أن عامل الرفع فيه حرف المضارعة، وهو خطأ؛ لأن حرف المضارعة موجود معه في حال النصب والجزم، فإن اعتذر له بتغلب أقوى العاملين، قيل: لا يجتمع عاملان على معمول واحد. والثاني: قول ثعلب: أن المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه. والثالث: قول الفراء: أن تجرده من العوامل عامل الرفع فيه تشبيهاً بالمبتدأ، وهذا أيضاً وهم وغلط في الأصل والفرع، أي في المقيس والمقيس عليه؛ لأن فقدان العامل لا يكون عاملاً؛ إذ عدم الشيء لا يوجب بذاته وجود غيره، وإنما العلة المحققة الجامعة بين المبتدأ والفعل ما قدمنا شرحه" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ٢٤٣).

ويتضح من نصّه أنه ردّ قول الكسائي؛ لأن حرف المضارعة ملازم للفعل في أحوال الرفع والنصب والجزم، فلا يصلح أن يكون عاملاً مختصاً بالرفع. كما رفض مذهب الفراء القائم على التجرد؛ لأن التجرد عنده أمر عديمي، والعدم لا يصلح أن يكون عاملاً موجباً لحكم إعرابي. وأما قول ثعلب في جعل المضارعة نفسها عاملة للرفع، فقد أورده الدينوري ضمن الأقوال، في حين دلّ كلامه على أنّ العلة التي يرتضيها هي العلة الجامعة بين المبتدأ والفعل التي سبق له بيانها.

ويكشف تعقيب الدينوري عن عنايته بضبط مفهوم العامل؛ فهو لا يكتفي بوجود مناسبة بين الفعل وحالة الرفع، بل يشترط أن تكون العلّة محققة ومختصة بالحكم، ولذلك أبطل ما لا يراه صالحاً للتأثير الإعرابي.

أما من جهة الوصف الإعرابي، فقد شاع عند كثير من النحاة والمعرّبين التعبير عن المضارع بأنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم؛ ومن ثم يمكن التفريق بين التجرد بوصفه علامة على حالة الرفع وبين جعله عاملاً حقيقياً محدثاً للرفع، وهو الأمر الذي اعترض عليه الدينوري.

المبحث الثالث: تعقبات الدينوري في الأدوات والحروف

١ - إنزما بين الاسمية والحرفية:

اختلف النحويون في حقيقة (إنزما) الشرطية؛ فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنها حرف شرط بمنزلة (إن)، وأن تركيب (إنز) مع (ما) نقلها من أصلها الظرفي إلى الحرفية (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٦، ابن مالك، ١٩٨٢، ص ٣ / ١٦٢٢، أبو حيان، ١٩٩٨، ص ٤ / ١٨٦٢، المرادي، ١٩٩٢، ص ١٩١). في حين ذهب فريق آخر إلى بقائها على الاسمية والظرفية، وأن دخولها في باب الشرط لا يخرجها عن أصلها الاسمي (ينظر: ابن السراج، د.ت.، ص ٢ / ١٥٩، الفارسي، ١٩٦٩، ص ٣٣٢، وابن مالك، ١٩٩٠، ص ٤ / ٦٧، ابن هشام، ١٩٨٥، ص ١٢٠).

أما الدينوري فقد عدّ (إنزما) من أسماء الشرط الظرفية، فقال في معرض تقسيم أسماء الشرط: "منها أسماء الشرط، وهي متضمنة معنى (إن) الخفيفة، وجملتها عشرة، منها أربعة مجردة من الظرفية، وهي: مَنْ، وما، وأي، ومهما، والباقية ظروف وهي: أين، وأنى، ومتى، وحيثما، وإذا ما، وإذ ما" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٤٤).

وهذا النص صريح في أن الدينوري لا يجعل (إنزما) حرفاً؛ لأنه أدرجها ضمن أسماء الشرط، ثم خصّها مع طائفة منها بالحكم بالظرفية. وبذلك يكون قد خالف مذهب سيبويه القائل بحرفيتها، وأبقى لها أصلها الاسمي الظرفي بعد دخول (ما) عليها.

ويظهر أن أساس موقف الدينوري هو مراعاة الأصل الظرفي لـ (إنز)؛ فدخولها في معنى الشرط عنده لم يسلبها الاسمية، وإنما نقل دلالتها الزمنية إلى الاستقبال مع بقائها ظرفاً، شأنها في ذلك شأن بعض أسماء الشرط الدالة على الزمان.

أما من جهة الترجيح، فالمسألة محتملة بين النظر إلى الأصل النحوي والنظر إلى الاستعمال بعد التركيب؛ فالدينوري ومن وافقه راعوا أصل (إذ) الظرفي، في حين نظر سيبويه ومن وافقه إلى (إذما) بعد تركيبها واستعمالها أداة شرط بمنزلة (إن). ولذلك فإن الأهم في سياق هذا البحث ليس حسم الخلاف بقدر ما هو بيان أن الدينوري اختار الاسمية والظرفية وخالف مذهب سيبويه في حرفيتها. ويكشف هذا الاختيار عن أن الدينوري لم يكن متابعاً للمذهب البصري في جميع المسائل؛ فقد خالف سيبويه هنا، وهو ما يؤكد استقلاله في النظر والترجيح بحسب ما يراه موافقاً لأصل الكلمة واستعمالها.

٢- (ما) الداخلة على (رُبَّ) بين التهيئة والاسمية:

اختلف النحويون في توجيه (ما) الداخلة على (رُبَّ) في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ سورة الحجر (الآية: ٢)؛ وظهر في المسألة رأيان: الرأي الأول: أن (ما) حرف مهْيِيّ دخل على (رُبَّ)، فكفَّها عن اختصاصها بالاسم، وهيأها للدخول على الفعل؛ ولذلك وقع بعدها الفعل المضارع (يودُّ) من غير حاجة إلى تقدير اسم قبل الفعل. وهذا هو توجيه البصريين في الآية. (ينظر: الهروي، ١٩٩٣، ص ٩٣-٩٥؛ ابن الشجري، ١٩٩١، ٥٦٥/٢).

الرأي الثاني: أن (ما) اسم نكرة بمعنى (شيء)، ويكون التقدير: (رُبَّ شيء يودُّه الذين كفروا)، وتكون الجملة بعد (ما) صفةً لها، وقد حُكي هذا التوجيه عن الكوفيين (ينظر: الهروي، ١٩٩٣، ص ٩٣، ٩٥؛ ابن الشجري، ١٩٩١، ٥٦٥/٢).

وقد اختار الدينوري القول بحرفية (ما) وكونها مهْيِيَّة، فقال نصّاً: "ومهيئة: وهي الداخلة على (رُبَّ) كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ف(ما) هيأت (رُبَّ) وأعدته لأن يليه الفعل بعد أن كان مختصاً بالاسم" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٨٦).

فالدينوري يجعل وظيفة (ما) هنا نقل (رُبَّ) من اختصاصها بالدخول على الاسم إلى صلاحيتها للدخول على الجملة الفعلية؛ ولذلك وقع بعدها المضارع (يودُّ) من غير حاجة إلى تقدير اسم محذوف. ثم تعقّب الرأي القائل بأن (ما) اسم نكرة بمعنى (شيء)، فقال: "وزعم قوم أن (ما) في هذه الآية اسم نكرة بمعنى شيء، والجملة بعدها صفة لها، وقد غلطوا غلطاً فاحشاً ظاهراً؛ إذ ليس في الجملة ضمير يرجع إلى (ما)، فتكون في هذه الخمسة حرفاً" (الدينوري، ١٩٩٠، ص ١٨٦-١٨٧).



ويقوم اعتراض الدينوري على أصل نحوي واضح؛ إذ لو كانت (ما) اسمًا نكرة بمعنى (شيء)، وكانت جملة (يؤدّ الذين كفروا) صفةً لها، لوجب وجود رابط في جملة الصفة يعود على الموصوف. ولما خلت الجملة من ضمير يرجع إلى (ما)، رفض الدينوري هذا التخرّيج، ورجّح حرفية (ما) لكونها مهيتة لـ (رُبّ).

وبذلك يتبين أن تعقيب الدينوري لم يقم على مجرد مخالفة الرأي الآخر، وإنما استند إلى أصل تركيب، هو وجوب الرابط في الجملة الواقعة صفةً. ومن ثم كان اختياره لحرفية (ما) قائمًا على فحص مقتضيات التركيب النحوي، وهو ما يكشف عن منهجه في تقويم الأقوال وردّ ما لا ينسجم منها مع الأصول النحوية.

٣- ناصب المضارع بعد فاء السببية

اختلف النحويون في العامل الناصب للفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية، ولم يكن الخلاف بينهم في أصل النصب، وإنما في العامل المحدث له؛ فهو (أن) المضمرة بعد الفاء، أم الفاء نفسها، أم الخلاف بين ما قبل الفاء وما بعدها؟ وقد انقسمت آراؤهم في ذلك على ثلاثة مذاهب: الرأي الأول: ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا، وأن الفاء ليست عاملة في النصب؛ لأنها حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل، وإنما يكون الفعل بعدها في تأويل مصدر بواسطة (أن) المضمرة. (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨، ٢٨/٣؛ الرماني، ٢٠٠٥، ص١٧؛ الزجاجي، ١٩٨٤، ص١٨٥؛ الأنباري، ٢٠٠٣، ٤٥٤/٢).

والرأي الثاني: ذهب الكسائي وبعض أصحابه، وإليه ذهب أبو عمر الجرمي، إلى أن الفاء نفسها هي الناصبة للفعل المضارع؛ لأن الفاء عندهم خرجت في هذا الموضع عن مجرد العطف إلى إفادة معنى السببية والجواب، فعملت في الفعل المضارع بعدها. (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ٤٥٤/٢؛ أبو حيان، ١٩٩٨، ١٦٦٨/٤؛ ابن عقيل، ١٩٨٠، ٨٤/٣).

والرأي الثالث: ذهب الفرّاء وبعض الكوفيين إلى أنّ النصب بعد الفاء واقع بالخلاف؛ أي إنّ ما بعد الفاء لما كان مخالفًا لما قبلها ومصرّوفًا عنه، صار هذا الخلاف سببًا في النصب. (ينظر: الأنباري، ٢٠٠٣، ٤٥٤/٢؛ أبو حيان، ١٩٩٨، ١٦٦٨/٤؛ ابن عقيل، ١٩٨٠، ٨٤/٣).

أما الدينوري فقد ردَّ القول بأنَّ الفاء تنصب المضارع بنفسها، ونصَّ على ذلك بقوله: "وزعم الجرمي أن (الفاء) تنصب بنفسها، وهو غلط؛ لأنها حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل شيئاً". (الدينوري، ١٩٩٠، ص ٤٣٧).

ويتضح من نصِّ الدينوري أنه أبطل مذهب الجرمي من أصلين؛ أولهما أن الفاء باقية عنده على حقيقتها بوصفها حرف عطف، والآخر أنَّ حرف العطف لا يملك قوة العمل في الفعل، فلا يصح إسناد النصب إليه. ومن ثم فإن نفيه عمل الفاء ينسجم مع مذهب البصريين القائل بإضمار (أن) بعد فاء السببية. ويكشف هذا التعقيب عن اعتماد الدينوري على أصل عام من أصول العامل النحوي، وهو أن حروف العطف لا تعمل، ولذلك لم يقبل إخراج الفاء عن أصلها العطفية وجعلها عاملة في المضارع. وتعقيقه هنا ليس مجرد اختيار بين أقوال النحويين، بل ردُّ مباشر على رأي الجرمي مع بيان علة رفضه.

وبذلك يكون موقف الدينوري أقرب إلى مذهب البصريين في أنَّ الفاء ليست هي الناصبة، وأن نصب المضارع بعدها يقتضي عاملاً آخر هو (أن) المضمرة. غير أنَّ الأدق في نسبة القول إليه أن نقول: إنَّه صرَّح بإبطال عمل الفاء نفسها، أما إضمار (أن) فهو ما يقتضيه هذا الموقف في ضوء المذهب البصري.

الخاتمة:

خلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

١. كشفت الدراسة أن كتاب (ثمار الصناعة) يمثل مصدراً مهماً في دراسة النقد النحوي؛ إذ لا يقتصر على جمع المسائل، بل يبين منهج الدينوري في مناقشة آراء النحويين وتقويمها.
٢. امتازت تعقيبات الدينوري بالدقة في الحكم، فلم يكن رفضه للآراء قائماً على المخالفة المذهبية، بل على النظر في الدليل، وقوة التعليل، ومدى موافقة الرأي لأصول العربية.
٣. اتخذت تعقيبات الدينوري صوراً متعددة، منها: تصحيح الآراء السابقة، والاعتراض على ما يراه ضعيفاً، والترجيح بين المذاهب النحوية، والاستدراك على بعضها.
٤. أظهر البحث أنَّ ميل الدينوري إلى المذهب البصري لم يكن ميلاً تقليدياً مطلقاً؛ فقد وافق البصريين في مواضع، وخالفهم في مواضع أخرى عندما وجد في آرائهم ضعفاً أو اضطراباً



٥. اتسم موقف الدينوري من بعض آراء الكوفيين بالصرامة النقدية، ولا سيما حين رأى أن تعليقاتهم لا تتسجم مع قواعد الصناعة النحوية أو تقتدر إلى الرابط النحوي.

٦. أظهر البحث أن الدينوري كان يوازن بين الأصل اللغوي والاستعمال التركيبي، فلا يكتفي برّد المسألة إلى أصلها الأول، بل ينظر إلى ما آلت إليه في الاستعمال النحوي.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد. (1986) البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي.
٢. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد. (2009) غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: جمال الدين محمد شرف ومجدي فتحي السيد، (ط. ١)، دار الصحابة للتراث.
٣. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد. (1972) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر.
٤. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. (د.ت.). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
٥. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي. (1991) أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط. ١). مكتبة الخانجي.
٦. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله. (1999) علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (ط. ١)، مكتبة الرشد.
٧. ابن ثابت، حسان. (2006). ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر.
٨. ابن عقيل، بهاء الدين. (١٩٨٠م) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (ط. ١)، جامعة أم القرى.
٩. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1982) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي (ط. ١)، جامعة أم القرى.
١٠. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990) شرح تسهيل الفوائد تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي (ط. ١)، هجر للطباعة والنشر.
١١. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (1985) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط. ٦)، دار الفكر.



١٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (2001) شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب (ط.١). دار الكتب العلمية.
١٣. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1998) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (ط.١). مكتبة الخانجي.
١٤. الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000) شرح التصريح على التوضيح (ط.١). دار الكتب العلمية.
١٥. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2003) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ط.١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
١٦. الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. (د.ت.) المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
١٧. الدينوري، الحسين بن موسى (1990). ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر.
١٨. الذبياني، الشماخ بن ضرار. (د.ت.) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف.
١٩. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (2005) معاني الحروف، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة (ط.١). المكتبة العصرية.
٢٠. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (1987) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي (ط.١). عالم الكتب؛ مكتبة النهضة العربية.
٢١. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1988) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط.١). عالم الكتب.
٢٢. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984) كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد (ط.١). مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
٢٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت.)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.
٢٤. السيوطي، جلال الدين (1992) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.



٢٥. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995) الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان (ط. ١). دار الفكر.
٢٦. العكبري، أبو البقاء (1986) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط. ١). دار الغرب الإسلامي.
٢٧. الفارسي، أبو علي (1969) الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فهدود (ط. ١). (د. ن.).
٢٨. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د. ت.) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي (ط. ١). الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٩. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2000) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ط. ١). دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٠. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د. ت.) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب.
٣١. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (1992) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (ط. ١). دار الكتب العلمية.
٣٢. الهروي، علي بن محمد النحوي (1993) كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوح، مجمع اللغة العربية بدمشق.

Sources and References:

The Holy Qur'an.

1. Ibn Abi al-Rabi', Ubayd Allah ibn Ahmad (1986). Al-Basit fi Sharh Jumal al-Zujaji, edited by: Ayad ibn Eid al-Thubaiti, Dar al-Gharb al-Islami.
2. Ibn al-Jazari, Shams al-Din Abu al-Khayr Muhammad ibn Muhammad (2009). Ghayat al-Nihaya fi Tabaqat al-Qurra', edited by: Jamal al-Din Muhammad Sharaf and Majdi Fathi al-Sayyid, (1st ed.), Dar al-Sahaba li al-Turath.
3. Ibn al-Khashab, Abu Muhammad Abdullah ibn Ahmad. (1972). Al-Murtajal fi Sharh al-Jumal, edited by: Ali Haydar.
4. Ibn al-Siraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari. (n.d.). Al-Usul fi al-Nahw, edited by: Abd al-Husayn al-Fatli, Mu'assasat al-Risalah.
5. Ibn al-Shajari, Diya' al-Din Abu al-Sa'adat Hibat Allah ibn Ali. (1991). Amali Ibn al-Shajari, edited by: Mahmud Muhammad al-Tanahi, (1st ed.), Maktabat al-Khanji.



6. Ibn al-Warraq, Abu al-Hasan Muhammad ibn Abdullah. (1999) The Reasons for Grammar, edited by Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, (1st ed.), Al-Rushd Library.
7. Ibn Thabit, Hassan. (2006) The Collected Poems of Hassan ibn Thabit, edited by Walid Arafat, Dar Sader.
8. Ibn Asfur al-Ishbili, Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min. (1998) Sharh Jumal al-Zujaji, edited by Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
9. Ibn Aqil, Baha' al-Din. (1980) Al-Musa'id 'ala Tashil al-Fawa'id, edited by Muhammad Kamil Barakat (1st ed.), Umm al-Qura University.
10. Ibn Malik, Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah (1982) Sharh al-Kafiya al-Shafiya, edited by Abd al-Mun'im Ahmad Haridi (1st ed.), Umm al-Qura University.
11. Ibn Malik, Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah (1990) Sharh Tashil al-Fawa'id, edited by Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi (1st ed.), Hajar for Printing and Publishing.
12. Ibn Hisham, Jamal al-Din Abdullah ibn Yusuf (1985) Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, edited by Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah (6th ed.), Dar al-Fikr.
13. Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Ya'ish ibn Ali (2001) Sharh al-Mufasssal li'l-Zamakhshari, edited by Emil Badi' Ya'qub (1st ed.), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
14. Abu Hayyan al-Andalusi, Athir al-Din Muhammad ibn Yusuf (1998) Irtishaf al-Dharb min Lisan al-'Arab, edited by Rajab Uthman Muhammad (1st ed.), Maktabat al-Khanji.
15. Al-Azhari, Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr (2000) Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
16. Al-Jazuli, Abu Musa Isa ibn Abd al-Aziz (n.d.) Al-Muqaddimah al-Jazuliyyah fi al-Nahw, edited by Sha'ban Abd al-Wahhab Muhammad, Matba'at Umm al-Qura.
17. Al-Dinawari, al-Husayn ibn Musa (1990) Thimar al-Sina'ah fi 'Ilm al-'Arabiyyah, edited by Muhammad ibn Khalid al-Fadil, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Department of Culture and Publication.



18.Al-Dhibyani, al-Shammakh ibn Dirar. (n.d.) The Collected Poems of al-Shammakh ibn Dirar al-Dhubyani, edited by Salah al-Din al-Hadi, Dar al-Ma'arif.

19.Al-Rumani, Abu al-Hasan Ali ibn Isa (2005) The Meanings of Letters, edited by Irfan ibn Salim al-Asha Hassouna (1st ed.), Al-Maktabah al-Asriyyah.

20.Al-Zubaidi, Abd al-Latif ibn Abi Bakr al-Sharji (1987) The Alliance of Victory in the Differences of the Grammarians of Kufa and Basra, edited by Tariq al-Janabi (1st ed.), Alam al-Kutub; Maktabat al-Nahdah al-Arabiyyah.

21.Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim ibn al-Sari (1988) The Meanings of the Qur'an and its Grammatical Analysis, edited by Abd al-Jalil Abduh Shalabi (1st ed.), Alam al-Kutub.

22.Al-Zajjaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq (1984) The Book of Sentences in Grammar, edited by Ali Tawfiq al-Hamd (1st ed.), Mu'assasat al-Risalah, Dar al-Amal.

23.Al-Samin al-Halabi, Ahmad ibn Yusuf ibn Abd al-Da'im (n.d.) The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book, edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat. Dar al-Qalam.

24.Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (n.d.), Bughyat al-Wu'at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuhat, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Maktabah al-'Asriyyah.

25.Al-Suyuti, Jalal al-Din (1992), Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami', edited by Abd al-Salam Muhammad Harun and Abd al-'Al Salim Makram, Mu'assasat al-Risalah.

26.Al-'Akbari, Abu al-Baq'a' Abd Allah ibn al-Husayn (1995), Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab, edited by Abd al-Ilah al-Nabhan (1st ed.), Dar al-Fikr.

27.Al-Farisi, Abu Ali (1969), Al-Idah al-'Adadi, edited by Hasan Shadhli Farhud (1st ed.), (n.p.).

28.Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad. (n.d.) Meanings of the Qur'an, edited by Ahmad Yusuf al-Najati (1st ed.). Egyptian House for Authorship and Translation.



29.Al-Mubarrad, Abu al-'Abbas Muhammad ibn Yazid. (n.d.) Al-Muqtabas, edited by Muhammad 'Abd al-Khaliq 'Azima. 'Alam al-Kutub.

30.Al-Muradi, Badr al-Din Hasan ibn Qasim (1992). Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, edited by Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

31.Al-Harawi, 'Ali ibn Muhammad al-Nahwi (1993). Kitab al-Azhiyya fi 'Ilm al-Huruf, edited by 'Abd al-Mu'in al-Malouhi. Arabic Language Academy in Damascus.

